الأمم المتحدة

S/2002/708/Add.1

مجلس الأمن

Distr.: General
25 September 2002
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب

ورد إلى لجنة مكافحة الإرهاب التقرير الإضافي المرفق، المقدم من غانا عملا بالفقرة ٦ من القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) جيريمي **غرينستوك**
رئيس لجنة مكافحة الإرهاب

151002 151002 02-60728 (A)
0260728

مرفق

مذكرة شفوية مؤرخة ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب من البعثة الدائمة لغانا لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لغانا لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، بشأن مكافحة الإرهاب، وإذ تشير إلى مذكرة البعثة الدائمة، المؤرخة ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، فإنها تتشرف بأن تقدم طي هذا تقريرا أشمل عن أنشطة حكومة غانا امتثالا للقرار المذكور (انظر الضميمة).

ضميمة

تقرير مقدم إلى لجنة مكافحة الإرهاب عملا بقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١

دأبت غانا دائما على إدانة الإرهاب الدولي وعلى أن تؤكد معارضتها للإرهاب الدولي بجميع صوره وأشكاله. ودأبت غانا أيضا على أن تؤكد أن الأعمال الإرهابية غير مقبولة تماما، كوسيلة لالتماس علاج لأية شكاوى، أو لتحقيق أغراض سياسية أو لدعم قضية من القضايا نظرا لأن هذه الأعمال تسبب عدم الاستقرار السياسي وتربك التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتشكل خطرا على السلام والأمن الدوليين.

وما برحت غانا حتى الآن طرفا في الصكوك الرئيسية السبعة (٧) المتعلقة بالإرهاب الدولي وهي:

'١' اتفاقية طوكيو المتعلقة بالجرائم وبعض الأعمال الأخرى المرتكبة على متن الطائرات، الموقعة في عام ١٩٦٣؛

'٢' اتفاقية مونتريال لقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني الموقعة في عام ١٩٧١؛

'٣' اتفاقية لاهاي لقمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات؛

'٤' البروتوكول المكمل لاتفاقية مونتريال لعام ١٩٧١ المتعلق بقمع أعمال العنف غير المشروعة؛

'٥' اتفاقية نيويورك لمنع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية، بمن فيهم الموظفون الدبلوماسيون، والمعاقبة عليها، والموقعة في عام ١٩٧٣؛

'٦' الاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن الموقعة في عام ١٩٧٩؛

'٧' البروتوكول المتعلق بقمع أعمال العنف غير المشروعة في المطارات التي تخدم الطيران المدني الدولي، المكمل لاتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني الموقعة في عام ١٩٨٨.

وبالإضافة إلى ذلك قامت غانا بالتصديق على خمس من قرارات الأمم المتحدة تتعلق بالإرهاب الدولي، وعلى اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب، الموقعة في الجزائر عام ١٩٩٩ وهي كما يلي:

أ - الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب.

ب – الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية.

ج – اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية.

د – الاتفاقية المتعلقة بالحماية المادية للمواد النووية.

هـ – البروتوكول المتعلق بقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد المنصات الثابتة الواقعة على الجرف القاري.

وقد أبرقت كافة التعليمات اللازمة إلى نيويورك وأديس أبابا من أجل إيداع التصديقات في قسم المعاهدات في الأمم المتحدة وفي منظمة الوحدة الأفريقية على التوالي.

ومنذ الهجمات الإرهابية بالقنابل على الولايات المتحدة الأمريكية في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، أبدت حكومة غانا التزاما متزايدا بالمكافحة العالمية للإرهاب بجميع أشكاله، وبالتعاون الدولي في هذا الصدد.

ويتضح التزام الحكومة في الخطوات العملية التي اتخذتها مؤخرا على الجبهة الداخلية والإقليمية والدولية، مما يتفق مع قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٣٧٣ (٢٠٠١)، المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

التدابير التي اتخذتها الحكومة

في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، أنشئ مركز استخبارات مكافحة الإرهاب. وهذا المركز مؤلف من موظفين جيء بهم من مختلف وكالات الأمن والاستخبارات الحكومية، وهو هيئة تخضع لمجلس الأمن الوطني، ويتبع مباشرة منسق الأمن الوطني، وهو أيضا مديره.

وتتمثل ولاية أو هدف هذا المركز بصورة رئيسية في القيام بأنشطة الاستخبارات في مجال مكافحة الإرهاب، ويشمل هذا القيام بجمع المعلومات، وكذلك مضاهاة/تحليل المعلومات والاستخبارات الواردة من جميع المصادر، ذات الصلة بالإرهاب. ويتمثل الهدف النهائي في التمكن من الحصول على معلومات وبيانات استخبارية سليمة وفي الوقت المناسب وموثوقة، بشأن الأنشطة الإرهابية بغرض معرفة هوية الأشخاص المستهدفين، وتحديد أماكنهم، وإلقاء القبض عليهم.

ولم يصمم مركز استخبارات مكافحة الإرهاب لكي يعمل بمعزل عن غيره. ويكفل منسق الأمن الوطني الذي يتولى مسؤولية جميع وكالات الاستخبارات زيادة التعاون فيما بين مختلف الوحدات، ولا سيما من حيث تبادل المعلومات الاستخباراتية بشأن الإرهاب والاتجار في المخدرات وغسل الأموال.

وتبذل جهود واعية لتعميق الإحساس وتركيز توجيه دائرة الأمن/الاستخبارات، مثل الشرطة والدفاع، والاستخبارات الداخلية والخارجية، بشأن مكافحة الإرهاب من خلال برامج تدريبية منفصلة ومشتركة، تنظم تحت إشراف مجلس الأمن الوطني. وقد استفادت وكالات الأمن/الاستخبارات هذه من الدراية الفنية ودعم الإمداد والتموين في أنشطة مكافحة الإرهاب من المزايا التي هيأتها حكومات بعض البلدان المتقدمة النمو.

ويمثل وجود التجارة في الأسلحة والمواد المتفجرة في المنطقة الفرعية، بسبب الصراعات السياسية، مسألة تدعو إلى القلق الشديد. ومن الحقائق المعروفة أن المنظمات الإرهابية مغرمة بالارتباط بهذا النوع من التجارة، وبالاتجار في المخدرات، وبغسل أموال وغير ذلك من الأعمال التجارية غير القانونية وغرضها من ذلك، في جملة أمور، جمع الأموال اللازمة لأنشطتها. ولوقف هذا التهديد، جرى الجمع بين وحدة مكافحة الإرهاب، التابعة لاستخبارات الدفاع، ومجلس مكافحة المخدرات، ودائرة رسوم الجمارك والوقاية، والاستخبارات الخارجية والداخلية، بصورة وثيقة من أجل تقاسم المعلومات الحيوية.

ويجري رفع كفاءة قدرات سلطات الحدود ودائرتي الهجرة والجمارك، أيضا، بغرض تعقب الإرهابيين والمجرمين الآخرين الذين يحاولون عبور الحدود الوطنية مستخدمين وثائق مزورة أو يحملون مواد خطرة. والخطط قيد الإعداد، مع الحصول على الدعم الدولي، من أجل اقتناء وتركيب معدات متطورة جدا في مطار كوتوكا الدولي، وبعد ذلك على الحدود الأخرى، لصالح دائرة الهجرة. وتشمل هذه المعدات عناصر ضرورية لتعزيز الكشف عن الوثائق، والغش ولإقامة قاعدة بيانات للمسافرين.

وتعترف الحكومة بأن مكافحة الإرهاب تتطلب مزيدا من التعاون بين الوكالات ذات الصلة ليس فقط داخل الدولة وإنما في خارجها أيضا، ولذا فإنه تحقيقا لهذه الغاية، تتخذ خطوات على المستوى الإقليمي الفرعي لتعزيز تبادل معلومات الاستخبارات بين مختلف مراكز استخبارات مكافحة الإرهاب. وتتعاون الحكومة في الوقت الراهن مع حكومة الولايات المتحدة في هذا الاتجاه، ولن تتردد في التعاون مع حكومات أخرى. وغانا عضو في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفي الكمنولث وفي الاتحاد الأفريقي ولذا فإنها تؤيد أهدافها ومبادئها.

وقد أدانت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في دورتها الخامسة والعشرين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعقود في داكار في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ الإرهاب وحثت الدول الأعضاء على التصديق على جميع

اتفاقيات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية المتعلقة بالإرهاب، كما دعت أعضاءها إلى تنفيذ أحكام إعلان داكار المتعلق بالإرهاب.

وفي الأسبوع الأول من آذار/مارس ٢٠٠٢، تعهد الكمنولث أثناء اجتماع رؤساء الحكومات المعقود في كولوم، استراليا، بالعمل بصورة متضافرة للوفاء بالالتزام الدولي بحرمان الإرهابيين من أي ملاذ آمن، وبمكافحة الإرهاب.

وتلتزم حكومة غانا، في جملة أمور، بما يلي:

(أ) استعراض القوانين الوطنية وتحديد الجرائم الجنائية (لتعديل قانون العقوبات الجنائية لعام ١٩٦٠، القانون رقم ٢٩) المتعلق بأعمال الإرهاب، وفرض عقوبة على تلك الأعمال؛

(ب) تقوم وزارة العدل بالتعجيل بالإجراءات المتعلقة بمشروع القانون المقترح بشأن الإرهاب، الذي سيشمل مسائل تتعلق بالتعريف، والاختصاص، والعقوبات، وتمويل الإرهاب وغسل الأموال، وتسليم المجرمين وما إلى ذلك؛

(ج) حرمان مَن يقومون بتمويل الأعمال الإرهابية، أو يضعون الخطط لها، أو يقدمون الدعم لها، أو يقومون بارتكابها، أو يوفرون الملاذ الآمن لمرتكبيها، من أي ملاذ آمن؛

(د) منع انتقال الإرهابيين أو المجموعات الإرهابية بفرض قيود فعالة على الحدود؛

(هـ) العمل بما يتفق مع القانون الدولي، على كفالة عدم قيام مرتكبي الأعمال الإرهابية، ومنظميها، أو مَن يقومون بتسهيلها، بإساءة استخدام مركز اللاجئ؛

(و) تجميد الأموال والأصول المالية أو الموارد الاقتصادية الأخرى، للأشخاص الذين يرتكبون أو يحاولون ارتكاب أعمال إرهابية أو يقومون بتسهيل ارتكاب الأعمال الإرهابية.

المساعدة التقنية

وللاضطلاع بأنشطة مكافحة الإرهاب بجميع صوره، بصورة فعالة، ستلزم المساعدة التقنية التالية:

(أ) دعم من الموارد للقيام بدوريات الحدود؛

(ب) معدات وأنواع أخرى من الدعم لتعزيز سلطات الحدود في القبض على مستخدمي الوثائق المزورة، والمهربين (إخفاء المواد الخطرة) عبر الحدود؛

(ج) تقديم الدعم من أجل الإبقاء على الهياكل المادية المناسبة على الحدود المليئة بالثغرات بدرجة كبيرة؛

(د) تزويد وكالات الاستخبارات ومركز استخبارات مكافحة الإرهاب بالموارد من أجل التصدي بصورة فعالة للإرهاب والجرائم المرتبطة به.

خاتمة

توطد دوائر الاستخبارات/الأمن في غانا عزمها على الدفاع عن الوطن ضد الإرهاب وجميع أشكال النشاط الإجرامي الذي يقوم به مواطنون أو غير مواطنين على تراب غانا.

وقد أنشئ مركز لاستخبارات مكافحة الإرهاب منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، تحت إشراف مجلس الأمن الوطني، باعتباره نواة لنشاط استخبارات مكافحة الإرهاب.

وقد اتخذت الحكومة خطوات لتعزيز الرقابة على حدودها ضد الإرهابيين وأنشطتهم.

وقد أُرسي التعاون بين مختلف وكالات الاستخبارات/الأمن داخل البلد لتبادل معلومات الاستخبارات المتعلقة بأنشطة الإرهاب، والجرائم المرتبطة به. وتتخذ المبادرة ذاتها فيما بين مراكز استخبارات مكافحة الإرهاب في المنطقة الفرعية. وتبدي حكومة غانا غاية الاستعداد للتعاون مع أي حكومة بشأن موضوع مكافحة الإرهاب، والاتجار في المخدرات، والاتجار في الأسلحة، وغسل الأموال.

وفيما يتعلق بفقرة المنطوق ١ والفقرات الفرعية (أ) و (ج)، تعمل الوكالات الحكومية ذات الصلة (أي وزارة المالية ومصرف غانا)، على وضع طرائق ترمي إلى قمع تمويل الأعمال الإرهابية وتجميد الحسابات والأصول في المصارف والمؤسسات المالية الأخرى.